

**محضر ندوة عامة نظمتها لجنة الصناعة والبحث العلمي مع
رئيس جهاز التمثيل التجاري- وكيل أول الوزارة / يحيى الواصل بالله
- حول إتفاقية البريكس
الخميس الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣ - بمقر الجمعية**

EBA
Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية ندوة عامة نظمتها لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية برئاسة المهندس / مجد الدين المنزلاوي رئيس اللجنة والأمين العام ، بحضور وكيل أول الوزارة/ يحيى الواصل بالله - رئيس جهاز التمثيل التجاري وبمشاركة عدداً من رؤساء مكاتب التمثيل التجاري بدول تجمع البريكس عبر الإنترنت وبمشاركة مجموعة من رؤساء اللجان التخصصية وعدداً من أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين العاملين بمختلف القطاعات الإقتصادية وذلك في تمام الساعة الحادية عشر صباح يوم الخميس الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

➤ **التعريف بالبريكس والإطلاع على رؤية الدول المؤسسة لهذا التجمع في تعظيم دوره ضمن**

احد القوى الاقتصادية العالمية.

➤ **التأكيد على أهمية تكاتف الجهود لتحقيق الإستفادة القصوى من إنضمام مصر لهذا**

التجمع.

➤ **ووضع الآليات اللازمة للتحرك المشترك للوصول للأهداف المرجوه من حيث تعظيم حجم**

التجارة وجذب مزيد من الإستثمارات.

➤ **التعرف على كيفية الإستفادة من برامج التمويل التي يمنحها بنك التنمية الجديد.**

بدأ المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية حديثه موضحاً أن إختيار مصر ضمن الستة دول التي تمت الموافقة على إنضمامها لدول البريكس، تعد خطوة إيجابية لتمثيل مصر في قيادة القارة الإفريقية، مؤكداً دعم الجمعية لجهاز التمثيل التجاري من أجل العمل على تعظيم دوره كونه الذراع التجاري لمصر، وأضاف سيادته ان تقديم المساندة والدعم المالي والبشري لمكاتب التمثيل التجاري بالخارج من قبل الدولة بالشكل المطلوب سوف ينعكس إيجابياً على معدلات التجارة الخارجية والإستثمارات الأجنبية.

وأوضح سيادته أن الجمعية خلال الفترة القريبة الماضية قد إقترحت على البنك المركزي المصري استخدام العملات المحلية والصفقات المتكافئة للقطاع الخاص في التبادل التجاري، ولكن في ظل الأزمة الحالية للعملات الأجنبية يجب أن يكون هناك تعادل وعدم وجود سوق موازية للدولار لمنع الفجوة بين سعر البنك وسعر السوق الموازي بخارج البنوك المصرية لضمان نجاح تلك التجربة.

واضاف سيادته أننا في حاجة لإصلاح تجارى وإستثماري لتهيئة البنية التحتية لتعامل الدولة المصرية بهذه العملات، كما أن الصفقات المتبادلة بين أي شركة مستثمرة في مصر وأخرى في إحدى دول الأعضاء بالبريكس يعد نموذج ناجح ولكن يتطلب موافقة البنك المركزي المصري أولاً.

وأكد وكيل أول الوزارة/ يحيى الوائى بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري إن عضوية مصر بالبريكس وإنضمامها إلي بنك التنمية الجديد يعد نقلة كبيرة للإقتصاد الوطني خاصة في مجال التجارة والإستثمار والتمويل، كما ستستفيد منها قطاعات عديدة، على رأسها القطاعات الزراعية والصناعية والتكنولوجية والسياحية والخدمية، وأضاف سيادته أن تحقيق مصر الإستفادة القصوى من الملفات التي تطرح من دول البريكس تتوقف على مهارات تلك الدول في التفاوض والتواجد بشكل مكثف في الإجتماعات الخاصة بالتجمع بالإضافة إلي قبول مجتمع الأعمال لفكرة التبادل التجاري بالعملات المحلية أو تسوية جزء من المعاملات التجارية بالعملات المحلية.

وأكد سيادته أن جهاز التمثيل التجاري قد أنشأ وحدة خاصة بدول البريكس، بجانب الوحدة التي أنشأها مجلس الوزراء وذلك بهدف تهيئة مناخ التجارة والإستثمار ودراسة الإستفادة الكبرى من الإنضمام إلى مجموعة البريكس من خلال التواصل بين مجتمع الأعمال والوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة، وأضاف سيادته أنه جار التباحث مع البنك المركزي المصري فيما يتعلق بتبادل العملات المحلية لنسب كبيرة من المدفوعات مع دول الإتحاد لتخفيف الضغط على الدولار، كما أنه جار التفاوض مع الهند وروسيا والصين في هذا الشأن.

وأوضح سيادته أنه على مستوي التبادل التجاري فمن المتوقع زيادة حجم التجارة بين مصر ودول التجمع إلى ٤٠ مليار دولار منها ٧,٦ مليار دولار صادرات و ٣٢ مليار دولار واردات مقابل نحو ٢٨,٧ مليار دولار حالياً منهم ٢,٧ مليار دولار صادرات ونحو ٢٦ مليار واردات.

وأضاف سيادته أنه يمكن لمصر، تمويل مشروعات البنية التحتية بقروض مسيرة وفائدة منعدمة تقريباً وذلك بخلاف الصندوق الاحتياطي والذي يستخدم لمواجهة الأزمات الإقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء مثل أزمة الدولار، موضحاً أن مساهمة مصر في بنك التنمية الجديد تقدر بنحو ١,٢ مليار دولار، تم دفع ٢٥٠ مليون دولار منها والباقي يُسدد على ٧ اقساط.

وأكد سيادته أنه من المتوقع أن تجذب السوق المصرية إستثمارات كبيرة من دول البريكس ومنها الهند والصين وروسيا خاصةً بعد الإعفاءات الضريبية التي أقرها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي والتي تتراوح ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات في القطاعات الصناعية الاستراتيجية، وتابع سيادته أنه بالرغم من الأزمات الراهنة، إلا أن السوق المصرية تعد المقصد الإستثماري والبدل الأول في القطاع الصناعي لعدد كبير من دول الأعضاء بالبريكس والتي تبحث عن بدائل في خريطة تغيير سلاسل الإمداد والنفاذ إلى الأسواق التصديرية ومن أهمها الإستثمارات الصينية والروسية والهندية وغيرها.

وأشار سيادته أنه خلال الثلاث أشهر الماضية تم جذب إستثمارات هندية جديدة في المنطقة الإقتصادية لقناة السويس في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر بقيمة ٧,٨ مليار دولار بجانب إستثمارات أجنبية أخرى في تصنيع الأتوبيسات الكهربائية فضلاً عن مفاوضات مصر مع جنوب أفريقيا من أجل تكامل صناعي في صناعة السيارات مما سيعزز من نقل التكنولوجيات الحديثة وتوطينها محلياً، وأكد سيادته أن السياحة المصرية تعد ثاب قطاع مستفيد بشكل كبير من دول تجمع البريكس في زيادة أعداد السائحين خاصة السائحين الروس، حيث أن نتيجة لتبادل العملات بين هذه الدول لن يضطر السائح الروسي مثلاً إلى الحصول على دولار بسعر مرتفع من بلاده سواء من داخل أو خارج النظام المصرفي.

وأكد المهندس / مجد الدين المنزلاوي- الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية

إن انضمام مصر لدول البريكس يعد خطوة مهمة جداً في ظل قوة وأهمية الدول المتواجدة في التجمع، موضحاً أن انضمام الدول الـ ٦ سيجعله يساهم بنسبة ٤٠٪ من الناتج الإجمالي العالمي بحلول ٢٠٣٥، كما سيرتفع حجم التجارة بين تلك الدول لنحو ٥٠ مليار دولار في مقابل ٢٨ مليار دولار، وأضاف سيادته أن التعاون بين الدول الأعضاء سوف يكون له تأثير إيجابي على الإقتصاد المصري، حيث ستكون الإستفادة متبادلة، منوهاً بأن الجمعية تبحث كيفية الإستفادة من كل دولة متواجدة بالتجمع سواء إستيراداً أو تصديراً أو إستثماراً، وكذلك فيما يتعلق بالسياحة ونقل التكنولوجيا الحديثة في تصنيع مثل الأدوية في الهند وبالتالي زيادة الناتج القومي وحجم الصادرات.

وأشار سيادته لأهمية التحرك نحو عقد إتفاقيات وبعثات طرق الأبواب لتفعيل التبادل السياحي لتوفير الدولار خاصةً وأن مصر يمكنها بسهولة تحقيق المستهدف لجذب ٣٠ مليون سائح بحلول عام ٢٠٣٠، وأكد سيادته أن إستخدام العملة الموحدة بين دول البريكس أو تبادل العملات المحلية في تسوية مدفوعات التجارة لن يكون في صالح مصر في المرحلة الأولى نتيجة لأن الواردات المصرية أعلى من حجم الصادرات ولكنه من الممكن البدء بنسبة معينة ومع عدد محدد من الدول داخل تجمع البريكس.

وأشار سيادته أن الإستثمار المشترك هو المفتاح السحري لتحقيق الإستفادة من إتفاقية البريكس خاصةً وأن مصر تعد مركزاً للإستثمارات الصينية وقد تلاحظ هذا مع تغير سلاسل الإمداد وإرتفاع الأجر وتكاليف الإنتاج في الصين والعال، وتابع سيادته إلى أن الفكرة من إنشاء وحدة للبريكس بالجمعية بجانب وحدة مجلس الوزراء وجهاز التمثيل التجاري ستعتبر خطوة مهمة جداً نحو تجهيز إستراتيجيات وأوراق عمل لتعظيم الإستفادة من هذه الإتفاقية بالاستعانة بالبيانات التي توفرها مكاتب التمثيل.

وأعلن سيادته أن يتم العرض على مجلس إدارة الجمعية فكرة إنشاء وحدة خاصة بالبريكس تحت مظلة الجمعية بهدف التعاون بين الدولة المصرية ومكاتب التمثيل التجاري بالخارج لتكون بمثابة الذراع التنفيذي لأية إستراتيجيات وتوجهات تعظم من الإستفادة الإقتصادية من دول الأعضاء.

وأكد الوزير المفوض التجاري/ أحمد زكي- رئيس المكتب التجاري بكيين أن العمل على جذب

الإستثمارات الصينية لمصر سيفل من الضغط على الدولار كما سيسهل من التجارة والخدمات بين البلدين حيث أن واردات مصر من الصين تبلغ ١٧ مليار دولار من إجمالي حجم التبادل التجاري خلال عام ٢٠٢٢ بقيمة ١٨,١ مليار دولار، وأشار سيادته إلي توجه الصين لتوقيع إتفاقيات تبادل تجارية مع العديد من الدول منها مصر لسداد جزء من المدفوعات باليوان الصيني، مضيفاً أن بنك التنمية الصيني قد أتاح لمصر نحو ٨ مليارات يوان للبنوك التجارية لتمويل التجارة البينية حتى تستفيد الشركات الصينية في مصر بتمويل إحتياجاتها الإستيرادية.

وأضاف الوزير المفوض تجاري/ عادل زهران -رئيس المكتب التجاري بشنغهاي أن مصر من الممكن

أن تستفيد من توطين بعض الصناعات التي تغادر الصين مثل المنسوجات والأجهزة المنزلية كذلك الإستفادة من تحسين الميزان التجاري في التجارة العكسية من خلال التسوية بالعملات المحلية وأيضاً بالعملات الرقمية.

وأشار الوزير المفوض التجاري/ مصطفى شيخون -رئيس المكتب التجاري بنيودلهي، ان الهند تعتمد

على مصر كركيزة لتوجهها نحو أفريقيا ويوجد العديد من المجالات للتعاون الإستثماري والتجاري بين البلدين خاصة في ضوء توقيع إتفاقية الشراكة الإستراتيجية والتنسيق المشترك في المحافل الدولية فيما يخص قضايا التنمية الاقتصادية، وتابع سيادته أن تبادل العملات مهم علي مستوى التبادل التجاري وجذب الإستثمارات الهندية، ولفت سيادته إلى تفاوض شركة هندية متخصصة في صناعة الأتوبيسات وأخرى في مجال صناعة الأدوية للإستثمار في مصر .

وأكد الوزير المفوض تجاري/ ياسر مصطفى -رئيس المكتب التجاري المصري بموسكو أن مصر بالنسبة

لروسيا تعد من أهم الدول التي إنضمت حديثاً لتجمع البريكس لتوجيه إستثماراتها لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وعلى المستوى التجاري أيضاً لتفادي العقوبات الاقتصادية الموقعة عليها والتي وصلت في بعض من الدول إلى حد التجميد وحظر الأموال، وأضاف سيادته أن تبادل العملات بشكل عادل بين مصر وروسيا سيخفف من الضغط على تدبير الدولار ومن الصعوبات في التحصيل، كما أن هذه الخطوة ستعزز الروابط بين مصر ودول البريكس بجانب الإستفادة من بنك التنمية الجديد والوصول لإتفاق تجارة حرة مع إتحاد الأوراسي ومنها روسيا وكذلك في تسوية المدفوعات.

وأشارت المستشار التجاري/ نشوى صلاح -رئيس المكتب التجاري بساوباولو، إن قيمة واردات مصر

من البرازيل قد سجلت العام الماضي ٢,٨ مليار دولار، ٣٠٪ منها تتمثل في سلع غذائية وإستراتيجية مثل لحوم ودواجن وصويا وذرة وغيرها بينما سجلت الصادرات المصرية ٦٣٠ مليون دولار، وغالبيتها في الأسمدة ، وأشارت سيادتها إلى أن البرازيل قد وقعت إتفاق مع الصين لتبادل العملات.

ولفتت سيادتها إلى أن الشركات البرازيلية قد أبدت رغبتها للإستثمار في مصر في المنطقة الإقتصادية لقناة السويس خاصةً العاملة في مجال اللوجستيات والصوامع وإنتاج الحبوب بغرض إقامة مراكز لها لتخزين الحبوب وتصديرها للدول الأوروبية والعربية، وذلك بسبب عدم إمتلاكها لإتفاقيات تجارة حرة مع دول كثيرة.

وأوضح المستشار التجاري/ راجي نبيل عدلي -رئيس المكتب التجاري ببريتوريا إن إنضمام مصر لعضوية البريكس يخدم المصالح المشتركة بين الدولتين في قيادة القارة الإفريقية مع إمكانية إقامة حلف صناعي للتكامل في صناعة السيارات، وأشار سيادته إلى أن الرئيسين المصري والجنوب إفريقي قد إتقيا خلال العام الجاري ٣ مرات في باريس وروسيا والهند مما يؤكد على قوة العلاقات والرغبة الجادة في التعاون بين البلدين، وأوضح سيادته أن جنوب أفريقيا قد إستفادت من تواجدها في مجموعة البريكس على مدى ١٢ عاما على مستوى نمو حجم التجارة مع دول التجمع بنحو ٣٧٪ ليصل لنحو ٥١,٤ مليار دولار في مقابل ٣٧,٤ مليار دولار خلال ٢٠١١، وتابع سيادته أن صادرات جنوب افريقيا للصين، والهند، والبرازيل، وروسيا قد حققت متوسط نمو ٥,٣٪ لتبلغ ١٧ر٨ مليار دولار في مقابل ١٦,٩ مليار دولار خلال ٢٠١١، بينما أرتفعت واردات جنوب أفريقيا من دول التجمع بنسبة ٦٤٪ لتبلغ ٣٣,٦ مليار دولار في مقابل ٢٠,٥ مليار دولار.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- التعاون بين وحدتي البريكس داخل التمثيل التجاري المصري وجمعية رجال الأعمال المصريين سيعمل على إصدار توصيات ثنائية تعزز بدورها التجارة وتجذب المزيد من الإستثمارات من دول التجمع.
- يعمل مجتمع الأعمال دائماً في صف المصلحة الإقتصادية لمصر الأمر الذي يعود بالنفع على القطاعات الإقتصادية والتجارية
- ضرورة عمل دراسة لجذب الإستثمارات الأجنبية والعمل على إصدار لائحة تنفيذية لحوافز الإستثمار وإعادة النظر في السياسات الإقتصادية الحالية.
- عمل إصلاحات داخلية في السياسة المالية الضريبية والاجرائية لتحقيق الإستفادة القصوى من تبادل العملات على مستوى دول التجمع.
- أهمية دراسة حجم الواردات بين الدول أعضاء التجمع وربطها بالإستثمارات في مصر.
- ضرورة عدم إختصار الإستفادة من الإتفاقية في التمويل والقروض وتحديد الصناعات التي يتم إستيرادها للعمل على توطئها محلياً خاصةً الخامات، مستلزمات الإنتاج، المنتجات التي تستوردها دول البريكس.
- أهمية إستخدام تبادل العملات في إستيراد خطوط الإنتاج. بين الدول أعضاء التجمع.
- ضرورة إستهداف الصناعات الأساسية داخل دول البريكس التي تعتمد في الأساس على نقل وتوطين التكنولوجيا.

- الإهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تفيد الإقتصاد وتعمل على جذب المزيد من المستثمرين في مجالات مختلفة مع الإهتمام بتصدير العمالة المصرية للدول أعضاء التجمع.
- التوصية بطلب إرسال كل مكتب تجاري من المكاتب المشاركة بالإجتماع بإرسال ورقة عمل تضم أهم المعلومات والبيانات الاقتصادية المعروضة خلال اللقاء.
- التعرف على إحتياجات دول التجمع والعمل على تصنيعها أو زراعتها إستعداداً لتصديرها.
- التغييرات السياسية تؤثر على إقتصاديات الدول وعلينا التفاؤل الحذر حتى تحقق المنفعة القصوى من تلك الإتفاقيات
- ضرورة تفعيل نظام المقايضة الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الضغط على التعامل بالعملات الأجنبية.
- ضرورة العمل على تعزيز قدراتنا الإقتصادية للتماشي مع دول التجمع لتعزيز القدرة على مواكبتهم مع إعادة النظر في السياسات الإقتصادية.
- ضرورة العلم أن من تحديات إتفاقية البريكس هو عدم تقارب الدول الأعضاء جغرافياً بعكس الحال مع الإتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى وجود تحديات في النقل واللوجيستيات.
- أهمية الإعلام الإقتصادي وضرورة عرض التقارير الإقتصادية العالمية.
- أهمية الإستثمار في مشروعات الهيدروجين، الطاقة، والمشروعات الصغيرة والنظر لجذب إستثمارات صناعية وزراعية.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس/ على عيسى – رئيس الجمعية والمهندس/ مجد الدين المنزلاوي – الأمين العام ورئيس اللجنة بتوجيه الشكر إلى وكيل أول الوزارة/ يحيى الوائلى بالله – رئيس التمثيل التجاري والسادة رؤساء المكاتب التجارية فى دول التجمع المشاركين عبر الإنترنت والسادة الحضور من أعضاء الجمعية على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء الهام